تعادل 2,5٪ من إجمالي القيمة السوقية لـ «بورصة الكويت» البالغة 32,22 مليار دينار بنهاية العام الماضي

795 مليون دينار أصول صناديق الأسهم الكويتية بنهاية 2020

- 671,5 مليون دينار أصول صناديق الأسهم التقليدية.. و123 مليوناً أصول الصناديق الإسلامية
- 40 مليون دينار أصول 7 صناديق.. تشكل 71٪ من إجمالي أصول صناديق الأسهم الكويتية

المحلل المالي

بلغ صافي أصول صناديق الأسهم الكويتية، التي تستثمر في الأسهم المدرجة ببورصة الكويت (التقليدية والمتوافقة مع الشريعة الإسلامية) بنهاية 2020 حوالي 795 مليون دينار، أي ما يعادل نسبة 2,5٪ من إجمالي القيمة السوقية لأسهم الشركات المدرجة بالبورصة التي بلغت 32,22 مليار دينار، وبانخفاض 13 مليون دينار عن نهاية سبتمبر 2020، وبانخفاض 134 مليون دينار عن نهاية ديسمبر 2019 حيث سجلت حينها 929,3 مليون.

وتعتبر هذه النسبة إلى القيمة السوقية لبورصة الكويت متواضعة، حيث توزعت على صناديق الأسهم التقليدية التي بلغ صافي أصولها حوالي 671,5 مليون دينار (72٪ من صافي أصول صناديق الأسهم الكويتية)، بانخفاض 15 مليون دينار عن نهاية ديسمبر 2020، ومن الملاحظ انخفاض إجمالي رؤوس أموالها بالربع الأخير من 2020 بحوالي 15 مليون وحدة استثمارية نتيجة الاستردادات.

فيما بلغ صافي أصول صناديق الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية 123 مليون دينار ما يعادل 18٪ من صناديق الأسهم التي تستثمر في البورصة، وارتفعت بحوالي 2,2 مليون دينار بالربع الأخير من 2020، بينما انخفض إجمالي رأسمال صناديق الأسهم المتوافقة مع الشريعة الإسلامية بحوالي 4,2 ملايين وحدة استثمارية بالربع الرابع، وقد تكون نتيجة الاستردادات وتسييل جزء من الأموال المستثمرة.

ومن الملاحظ تركز صناديق الأسهم المحلية في 7 صناديق كبيرة الحجم تفوق صافي أصولها الـ 40 مليون دينار وتشكل نحو 71٪ من القيمة السوقية الصافية لأصول صناديق الأسهم، حيث تديرها الشركات الكويتية الرائدة في إدارة الأصول منها الشركة الكويتية للاستثمار والمركز المالي الكويتي وشركة الاستثمارات الوطنية وكامكو إنفست.

ويعتبر صندوق الرائد للاستثمار (الذي تديره الشركة الكويتية للاستثمار) أكبر صناديق الأسهم المحلية حجما في الكويت من حيث القيمة السوقية الصافية لأصوله التي بلغت نهاية شهر ديسمبر 2020 حوالي 152,7 مليون دينار أي ما يعادل 19,2٪ من حجم صناديق الأسهم المحلية.

يليه صندوق الوطنية الاستثماري (الذي تديره شركة الاستثمارات الوطنية) بصافي قيمة أصول بلغت 124 مليون دينار ما يعادل 15,6٪ من القيمة السوقية الصافية لأصول صناديق الأسهم المحلية، بينما بلغ حجم صندوق المركز للعوائد المتازة، وصندوق المركز للاستثمار والتطوير (ميداف) نحو 72,2 مليون و67,8 مليون دينار على التوالي، أي ما يعادل 9٪ و5٪ من القيمة السوقية الصافية لأصول صناديق الأسهم المحلية، أما صندوق كامكو لمؤشر السوق الأول فقد بلغت صافي أصوله 56,6 مليون دينار.

وعلى صعيد أداء الصناديق خلال عام 2020، فقد سجلت جميع صناديق الأسهم الكويتية التقليدية أداء سلبي خلال العام الماضي، حيث تراوحت خسائرها بين 7,8٪ و29,9٪، بينما خسر مؤشر السوق العام لبورصة الكويت 11,72٪ ومؤشر السوق الأول 13,26٪. أما بالنسبة لأداء صناديق الأسهم الكويتية المتوافقة مع أحكام الشريعة الإسلامية فجميعها سجلت خسائر ولكن اقل من صناديق الأسهم التقليدية، حيث تراوحت بين 1,86٪ و12,58٪.

عموميتا «الاستثمارات» و«كامكو» وافقتا على تقديم الخدمة.. والبقية تأتي

شهية شركات الاستثمار مفتوحة لنشاط «صانع السوق» في «البورصة»

- 3 شركات تمارس النشاط حالياً على أسهم 11 شركة وصندوق واحد
- الهدف من النشاط تعزيز زيادة سيولة السوق المالي وتحسين كفاءته

شريف حمدي

تشهد الفترة الحالية تصاعدا ملحوظا في أعداد الشركات الاستثمارية التي تعتزم القيام بدور صانع السوق في البورصة الكويتية، حيث وافقت قبل أيام الجمعية العمومية غير العادية لشركة كامكو إنفست على إضافة نشاط صانع السوق ضمن أغراض وأنشطة الشركة.

وكانت قد سبقتها بأيام قليلة موافقة الجمعية العامة غير العادية لشركة الاستثمارات الوطنية على إضافة غرض جديد ينص على إضافة بند صانع السوق، وينتظر أن تجذب كلا من «الاستثمارات» و«كامكو» عددا كبيرا من الأسهم خلال الفترة المقبلة نظرا لما تتمتع به الشركتان من خبرات كبيرة في مجال صانع السوق.

ويبلغ عدد الشركات المسجلة كصانع سوق حاليا 3 شركات، هي «كمفيك» وتقوم بدور صانع السوق على أسهم 3 شركات هي دبي الأولى وأسيكو والتمدين العقارية، وشركة ثروة وتقدم الخدمة على أسهم 7 شركات وهي الوطني والصالحية وميزان والجزيرة والعيد وم. الأعمال، بالإضافة إلى المنار، وثالث الشركات هي «بيتك كابيتال» وتقوم بدور صانع السوق على سهم القرين فضلا عن صندوق كابيتال ريت، أي ان 11 شركة مدرجة أسهمها لدى صناع السوق.

وصانع السوق هو مؤسسة مالية متخصصة ومرخص لها، تقوم بتسهيل عملية التداول على سهم معين أو عدة أسهم، وتمتلك مخزونا من الأسهم التي تقوم بدور صانع السوق لها، وهو نظام معمول به في اغلب الأسهم المالية المتقدمة.

إذ يساهم صانع سوق في تخفيض المخاطر المتعلقة بالسيولة وذلك بوجود طرف مقابل مستعد لشراء الأسهم، وتوافر جهة متخصصة مقابلة بشكل دائم مستعدة للشراء والبيع، وهو الأمر الذي يساهم في تعزيز ثقة المتداولين في سوق المال، كما سيساهم في إيجاد سعر عادل لأسهم الشركات عن طريق تواجد جهات (منها صانع السوق) تقوم بدراسات تتسم بالمهنية العالية قبل القيام بعمليات البيع والشراء.

ولتوضيح دور صانع السوق، نفترض ان هناك سهما افضل طلب عليه هو 50 فلسا، وأفضل عرض له 40 فلسا خلال الساعة الأولى من التداول، في هذه الحالة لم يتم تداول السهم إلا إذا قام متداول بإدخال امر شراء على سعر 50 فلسا، أو قام متداول اخر بإدخال امر بيع على سعر 40 فلسا للسهم، هنا يأتي دور صانع السوق بإدخال أمر بيع 1000 سهم من مخزون الأسهم التي يمتلكها على سعر 46 فلسا، وأمر شراء على 1000 سهم بسعر 44 فلسا، مما يعني انه قلص سعر السهم إلى فلسين بدلا من 10 فلوس وذلك لتحفيز المتداولين على تغيير اسعار طلباتهم وعروضهم.

ولا يتقاضى صانع السوق اي رسوم جراء تنفيذ اي من عمليات البيع والشراء، بل انه يحقق ربحه نتيجة فرق السعر بين أوامر البيع والشراء التي يصنعها، وبذلك يتحقق الهدف الرئيسي من صانع السوق وهو تحقيق توازن مستمر بين العرض والطلب وتقليص الفجوة بين أسعار الشراء والبيع.

ومن الصعوبات التي تواجه صانع السوق ببورصة الكويت، تراجع النشاط في كثير من الأحيان بسبب جائحة كورونا، فضلا عن وجود عدد كبير من الشركات العائلية المدرجة في اغلب قطاعات السوق، وتتسم هذه الشركات بأن حركة تداول اسهمها محدودة نظرا لأن اغلبها اسهم ممسوكة، يضاف إلى ذلك ان سوق الأسهم الكويتي يغلب عليه الطابع المضاربي، في حين ان صانع السوق يحتاج لبيئة استثمارية ذات طابع مؤسسي.

وجاءت خطوة إتاحة القيام بدور صانع السوق، في إطار نهج هيئة أسواق المال التي تسعى حثيثا لتطوير سوق الأسهم الكويتية ووضعه في مصاف الاسواق العالمية، وفي إطار خطة شركة البورصة الرامية لاستحداث أدوات وآليات جديدة لتعزيز زيادة السيولة في سوق الكويت المالي وتحسين كفاءته.

جدير بالذكر، أن بورصة الكويت تحدد التزامات لصانع السوق، تتمثل في معدل التداول اليومي الذي يكون بحد أقصى 350 ألف دينار، وبحد أدنى أقل من 69,99 ألف دينار، فيما يكون الحد الأعلى للفارق السعري بين 3٪ و6٪، وتكون النسبة الشهرية الأدنى من إجمالي قيمة التداولات خلال جلسة التداول المستمر 10٪، والحد الأدنى لقيمة الأوامر في 5 آلاف دينار، وألف دينار.

الوزارة أصدرت قراراً لتنظيم تصدير النفايات القابلة للتدوير والسكراب

«التجارة» تنظم قواعد وإجراءات اختبار مهنة «مراقبة الحسابات»

طارق عرابي

أصدر وزير التجارة والصناعة ووزير الدولة للشؤون الاقتصادية فيصل المدلج، قرارين وزاريين بشأن تنظيم قواعد وإجراءات اختبار مزاولة مهنة مراقبة الحسابات،وبشأن تنظيم تصدير النفايات القابلة للتدوير والسكراب.

وجاء في القرار الأول الخاص بمراقبة الحسابات تشكيل لجنة لتنظيم قواعد وإجراءات اختبار مزاولة المهنة، يتم اختيارهم وفقا لمؤهلاتهم العلمية وخبراتهم العملية بالتنسيق مع جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية، على ألا يكونوا من المزاولين للمهنة، وتكون اللجنة برئاسة مدير إدارة الشركات المساهمة أو من ينوب عنه، وعضوية كل من:

- مراقب الميزانيات والاوراق المالية – عضوا.
- رئيس قسم شؤون مراقبة الحسابات – عضوا.
- ممثل عن جمعية المحاسبين والمراجعين الكويتية – عضوا.
- ممثل عن هيئة تدريس من كلية العلوم الادارية بجامعة الكويت – عضوا.
- ممثل عن هيئة تدريس من كلية الدراسات التجارية – الهيئة العامة للتعليم التطبيقي – عضوا.
- ممثل عن هيئة تدريس من جامعة الخليج للعلوم والتكنولوجيا – عضوا.
- ممثل عن هيئة تدريس الجامعة العربية المفتوحة – عضوا.
- ممثل عن إدارة الشركات المساهمة – مقرر اللجنة – ولا يكون له صوت معدود في المداولات.

وللجنة الاستعانة بمن تراه مناسبا للقيام بمهامها، وذلك لحضور اجتماعاتها والاشتراك في مناقشة الموضوعات المعروضة عليها دون المشاركة بالتصويت.

اما القرار الثاني الخاص بتنظيم تصدير النفايات القابلة للتدوير والسكراب نصت المادة الأولى من القرار على السماح بتصدير الأصناف التالية:

1 – المضخات المستعملة والقابلة لإعادة الاستخدام.
2 – البابيات الحديدية المستعملة والقابلة لإعادة الاستخدام «بابيات الصوالح».
3 – المكائن الكهربائية القابلة لإعادة الاستخدام.
4 – كل المنتجات ذات الكثافة الحديدية العالية والقابلة لإعادة الاستخدام (صواليح الحديد شيش – ليبت صوالح – جسور صوالح – طابوق صوالح).

ونصت المادة الثانية من نفس القرار على حظر تصدير الأصناف التالية:

1 – مادة النحاس.
2 – الزيوت المستعملة.
3 – الورق المستخدم.
4 – البطاريات المستعملة.
5 – مادة البلاستيك والزجاج.
6 – النفايات الإلكترونية.
7 – حديد الخردة والمجروش.
8 – مواد الألمنيوم.

إلا بعد الحصول على الموافقة المسبقة من الجهات المختصة ذات العلاقة (الهيئة العامة للبيئة – الهيئة العامة للصناعة – وزارة الكهرباء والماء) كل حسب اختصاصه.

أما المادة الثالثة من القرار فنصت على أن تحدد أسعار الخردة والورق المستخدم المنصوص عليها بهذا القرار حسبما يتم الاتفاق عليه أو يتم تحديده وفقا للأسعار الإقليمية أو العالمية وبما يتضمن حقوق والتزامات المتعاملين في هذا المجال، ويمنع الممارسات الاحتكارية على أن يلتزم المصدر بتقديم كتاب يتضمن الكمية المراد تصديرها من هذه الأصناف على ان يتضمن هذا الكتاب السعر العالمي المعتمد من خلال موقع معتمد لهذا السعر على أن يكون ساريا لمدة 15 يوما من تاريخ تسلم الكتاب.

أما المادة الرابعة فنصت على ان يلتزم المصدر بأن يقدم إلى الهيئة العامة للصناعة ما يثبت قيامه بعرض بيع الكميات المتوافرة لديه من النفايات القابلة للتدوير إلى المصانع المحلية شريطة أن يكون سعر البيع منخفضا عن السعر العالمي بنسبة 5٪، وفي حال أي بيانات غير صحيحة مقدمة سيتم حرمان المتقدم لمدة سنة من تصدير اي مواد.

وجاء في المادة الخامسة من القرار على أنه يتم السماح للمصانع المحلية بتخزين مواد السكراب اللازمة للإنتاج بنسبة زيادة 50٪ عن المسموح بها في دراسة الجدوى دون أن يترتب على ذلك طلب زيادة تخصيص مساحة مع مراعاة الالتزام باشتراطات الأمن والسلامة، ويتم السماح بتصدير ما يفوق ذلك مع الالتزام بما ورد في المادة الرابعة من القرار.

أما المادة السادسة فاشترطت أن يلتزم المصدر والمستورد من الخارج بالاشتراطات والضوابط المعتمدة لدى الجهات المختصة لقواعد التصدير والاستيراد للسكراب والنفايات.

ونصت المادة السابعة على أن تلتزم الشركات والمؤسسات والأفراد والجهات المعنية بهذا القرار بعدم اللجوء إلى أي ممارسات غير قانونية او غير ملائمة او غير عادلة من شأنها الإضرار بحماية المنافسة أو تكريس الاحتكار.

وجاء في المادة الثانية على أنه ومع عدم الإخلال بأي عقوبة أشد منصوص عليها بالقوانين أو القرارات الأخرى ذات العلاقة، لوزير التجارة والصناعة توقيع أي من العقوبات الآتية:

1 – يجوز وبقرار مسبب إغلاق المحل او المتجر والمخزن أو مكان مزاولة هذا النشاط غلقا إدارية مؤقتا بطريق التنفيذ المباشر، وذلك بعد التثبت من تحقق إحدى المخالفات المنصوص عليها في القرار.
2 – يجوز في حال مخالفة المصدر أحكام القوانين المنظمة لهذا القرار أو أي قرارات منظمة إيقافه عن التصدير لمدة لا تزيد على سنة ميلادية.

وجاء في المادة التاسعة أن تنشأ لجنة تظلمات للفصل فيما قد يثار من خلافات حول تنفيذ هذا القرار تكون قراراتها ملزمة على أن يصدر بتعيينهم قرار من وزير التجارة والصناعة، يحدد في تشكيلها واختصاصاتها وآلية عملها وحجة قراراتها، تكون برئاسة وزارة التجارة والصناعة وعضوية ممثلين عن الجهات التالية:

- الهيئة العامة للصناعة.
- وزارة الكهرباء والماء.
- الإدارة العامة للجمارك.
- الهيئة العامة للبيئة.
- شركة نفط الكويت.

ونصت المادة العاشرة من القرار على أن تحال إلى اللجنة المنصوص عليها بالمادة السابقة المخالفات أو المنازعات التي يرتكبها العاملون بهذا المجال وكذلك كافة الشكاوى المقدمة منهم أو ضدهم أو ما يكتشف للوزارة من أفعال أو تصرفات تمثل مخالفة لأحكام هذا القرار أو بغيره من القوانين والقرارات المعنية بتطبيقها.

ونصت المادة الحادية عشرة من القرار على أن يلغى العمل بأحكام القرار الوزاري رقم 16 لسنة 2020 وكل قرار يخالف أحكام هذا القرار.

إدارة المعادن الثمينة تطلب أجهزة أشعة وفحص للكشف عن الذهب والألماس

أحمد مغربي

تعمل وزارة التجارة والصناعة على تطوير إدارة المعادن الثمينة وتزويدها بأحدث الأجهزة للكشف عن المعادن وصيانة مختبرات الأفران في الإدارة. وفي هذا السياق، طرحت وزارة التجارة والصناعة 4 ممارسات خاصة بتوريد وتركيب وصيانة مختبر أفران لإدارة المعادن الثمينة، ودعت الوزارة الشركات المؤهلة الى شراء كراسة الشروط بقيمة 75 دينارا، وحددت آخر موعد لاستقبال العروض المالية للممارسة في 11 فبراير المقبل حيث ستسلم العطاءات الى قسم مراقبة المشتريات والمخازن، وسيتم عقد اجتماع تمهيدي بتاريخ 7 فبراير المقبل، وحددت الوزارة قيمة الكفالة الأولية للعطاء بما لا يقل عن 2٪ من قيمة العطاء. كما طرحت «التجارة» ممارسة ثانية خاصة بتوريد وتركيب وصيانة جهاز ليزر لإدارة المعادن الثمينة وحددت تاريخ 18 فبراير موعدا لاستقبال العروض المالية. إلى ذلك، طلبت وزارة التجارة ممارسة خاصة لتوريد وتركيب وصيانة جهاز تفريق بين الألماس الطبيعي والصناعي وحددت موعد 11 فبراير المقبل كموعد لاستقبال العروض. كما طلبت إدارة المعادن الثمينة توريد وتركيب جهاز الأشعة X–ray لفحص المعادن الثمنية.

أسيل المنيفي ممثلاً عن «المالية» بعضوية مجلس إدارة «المركزي»

طارق عرابي

أصدر رئيس مجلس الوزراء الشيخ صباح الخالد الصباح، قرارا حمل الرقم 49 لسنة 2021 بتعيين وكيل وزارة المالية بالوكالة أسيل سليمان المنيفي، ممثلا للوزارة في عضوية مجلس إدارة بنك الكويت المركزي، وينوب عنها في حال غيابها عبدالعزيز إبراهيم الملا مدير إدارة الدين العام.